



PROVISIONAL
A/31/PV.101
20 December 1976
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الواحدة بعد المائة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد اميراسنغ (سرى لانكا)

- تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة [٥٥] :
(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة ؛
(ب) تقرير اللجنة الخامسة .
- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية [٦٠]
.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room IX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

١ (أ)

- صندوق الأمم المتحدة الخاص [٦٢] :
- (أ) تقرير اللجنة الثانية ؛
- (ب) تأكيد تعيين المدير التنفيذي : مذكرة من الأمين العام .
- جامعة الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية [٦٣]
- التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية [٦٧]
- المشاكل الغذائية : تقرير اللجنة الثانية [٦١]
- انتخاب تسعة عشرة عضوا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة [١٩]
- انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص [٢١]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥نظر البند ٥٥ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة :

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/31/399)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/31/446)

قدم السيد هاينيس (غيانا) ، مقرر اللجنة السياسية الخاصة تقرير تلك اللجنة (A/31/399)

ثم تكلم كما يلي :

السيد هاينيس (غيانا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة (الكلمة بالانكليزية) : من دواعي شرفي أن أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة السياسية الخاصة بشأن البند ٥٥ من جدول الأعمال وعنوانه " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة " . وان هذا التقرير معروض على الجمعية الآن في الوثيقة A/31/399 .

وان اللجنة السياسية الخاصة قد ناقشت هذا الموضوع في ١٢ جلسة وقد استمعت الى ٤٥ بياناً خلال المناقشة العامة حول هذا البند . وكما حدث في الأعوام السابقة ، فان أساس المناقشة كان هو تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/31/218 . وفي هذا التقرير الثامن ، منذ بدأت اللجنة عملها في عام ١٩٧٠ ، فان اللجنة الخاصة للمرة الأولى قد وجهت انتباهها الى معاملة المعتقلين المدنيين في الأراضي المحتلة بما في ذلك المعتقلين الاداريين . وتمشيًا مع القرار ٣٥٢٥ جيم (د - ٣٠) ، فان اللجنة الخاصة ، في الملحق الثالث من تقريرها ، قد تقدمت بمسح لطبيعة ، ومدى وقيمة الدمار الذي لحق بالقنيطرة .

وفي الجلسة الحادية والثلاثين فان اللجنة السياسية الخاصة ، قد وافقت على أربعة مشاريع قرارات ، تظهر نصوصها في الفقرة ٢٣ من التقرير المعروض على الجمعية العامة ، وفي نفس الفقرة فان اللجنة السياسية الخاصة توصي الجمعية العامة بالموافقة على الأربعة مشاريع قرارات .

عملا بنص المادة ٦٦ من لائحة الاجراءات ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أدعو الآن هؤلاء الممثلين الذين يرغبون في
تعليل تصويتهم قبل التصويت على أحد أو كل مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة السياسية
الخاصة في الفقرة ٢٣ من الوثيقة A/31/399.

السيد ميرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : انني ان أعبر عن معارضة وفد
بلادى لمشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة الآن ، فاني أود ، مرة أخرى ، أن أكرر
وجهة نظرنا من أنه لا يمكن تحقيق أى هدف مفيد بهذه الهجمات المستمرة على اسرائيل . بل على
النقيض من ذلك ، فاني مقتنع بأن هذه المحاولة التي لا تنتهي والتي نتعرض لها تخلق مناخا
لا يتفق مع مفهوم عملية المفاوضات .

ان الصراع لا يمكن أن يحل باتخاذ القرارات التي تعتبر منحاذاة لجانب واحد . وينبغي
أن يكون من الواضح بالنسبة لأعضاء هذه الجمعية العامة أنه لا يمكن أن تحل أية مشكلة الا عن طريق
عملية المفاوضات وجهها لوجه .

لقد تردد الكثير من الكلام حول فشل اسرائيل في التعاون مع لجنة التحقيق الخاصة . وبالنسبة لهؤلاء الذين لا يعلمون بالحقائق ، يمكنني أن أكرر فقط أن اسرائيل من حيث المبدأ كانت مستعدة للتعاون مع اللجنة بشرط ألا يرتبط التحقيق بالممارسات الاسرائيلية في المناطق التي تديرها اسرائيل فقط ، بل أيضا بمركز وأحوال السكان اليهود في الاراضي العربية المحتلة وبصفة خاصة في سوريا .

ولم تتم الموافقة على طلبنا ، ومن ثم فقد رفضنا التعاون مع هذه اللجنة . وفضلا عن ذلك ، فإن الدول الممثلة في اللجنة لا تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، وأن الاجراء الذي اتبع في انشاء هذه اللجنة اجراء مشكوك في صحته الى حد كبير .

ان الكثير من مضمون تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية هذا العام يقوم على بيانات قدمتها محامية اسرائيلية هي السيدة فليشيا لانجر .

هل فكر أي من الاعضاء الموجودين هنا في الفكرة القاطنة وأيا كان عدد الدول التي تحدثت بحماسة عن سلوك اسرائيل في الاراضي التي تديرها بأنه كيف يمكن لمحامية مثل السيدة لانجر أن تكون حرة في أن تقول ما قالت ، وأن تسافر الى الخارج ، وتلقي المحاضرات ضد بلادها ، وأن تكذب وتطبع المقالات والكتب ، وتسيء الى سمعة البلاد التي تعتبر مواطنة بها ؟

في الواقع ، ان السيدة لانجر عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في اسرائيل ، وقد أبرز المكتب ملاحظاتها العدائية عن بلادها الى حد كبير ، كما أبرزتها الوفود العربية بطبيعة الحال . ان هذه السيدة لم يسمح لها بالدخول الى معظم البلاد العربية التي أيدت قضيتها بهذه الحماسة ، ليس لأنها يهودية فحسب ، بل لأنها شيوعية أيضا .

ان هذه المرأة سوف تكون مرشحة لدخول السجن في معظم الدول العربية اليوم بسبب عنصرها وميولها السياسية .

حقا ، ان الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي تتمتع فيها هذه السيدة بالحرية في الاعلان عن آرائها العدائية ضد حكومة اسرائيل هي اسرائيل ذاتها ، لأنها دولة تؤمن بالحرية . ولذلك فانها تعتبر دولة فريدة في الشرق الاوسط . والواقع ، أنه من المؤثر أن نرى كيف أن ملاحظات هذه السيدة قد أصبحت حجر الزاوية فيما يسمى بالدلائل التي تقدمها الدول العربية المعادية

وبالإضافة الى دول أخرى لم نذكرها ، فاننا نرى أنها قد عبرت عن مشاعرها العدائية ضد اسرائيل خلال هذه المناقشات .

ولكنه لا توجد لجان تحقيق للأمم المتحدة لكي تحقق فيما يجرى داخل الدول التي تنتقد اسرائيل أو داخل الأراضي التي تحتلها هذه الدول .

وفي هذه العملية الانتقائية المشوهة التي أصبحت الاسلوب المعتاد للتدابير التي تتخذها الامم المتحدة ، فانه لا يمكن لأغلبية بأن تطالب باجراء تحقيق فيما يجرى وراء الستار في تلك الدول التي تنتقد بلدى . ولكنهم من هذا القصر الزجاجي هنا يودون القاء الحجارة علينا .

ولذلك فاننا قد انتقدنا فيما يتعلق بموضوع المستوطنات التي انشأناها في الاراضي التي نديرها منذ عام ١٩٦٧ .

ومع ذلك ، فانهم يتناسون أن الدول العربية تبقي على حالة حرب قائمة مع اسرائيل . وبالرغم من ذلك ، فاننا عندما نتخذ خطوات مثل هذه لكي نضمن أمننا ، يعرب الآخرون عن أسفهم . لماذا ؟ طالما أن جيراننا يحتفظون بحالة حرب معنا ، أليس من حقنا أن نتخذ جميع الخطوات المنطقية لحماية سكاننا ؟ أليس من المطلوب من حكومتنا بدافع من التزاماتها بأن تقوم بمثل هذه الخطوات ؟

الى متى يفرض علينا الانتظار لحين قبول الدول العربية الجلوس معنا والدخول في مفاوضات معنا ؟ انني أكرر ، أننا قد مكثنا على مدى تسعة عشر عاما وراء خطوط عام ١٩٦٧ . ولمدة تسعة عشر عاما لم تنشأ أية مستوطنات من جانبنا في الضفة الغربية أو في أى مكان آخر من الاراضي التي نديرها . فهل ناقش جيراننا العرب السلام خلال هذه السنوات التسعة عشرة ؟

ان السكان اليهود في هذه المستوطنات يشكلون أقل من نصف واحد في المائة من مجموع السكان العرب البالغ عددهم مليون ومائة وأربعون ألفا في الاراضي التي نديرها .

انه أقل من نصف واحد في المائة . أليس هذا بكثير بالنسبة لسياسة مايسمى بالاستيطان التوسعي القائم على الضم خلال فترة مايقرب من عشرة أعوام من المفروض أنها قد غيرت الحالة الديموغرافية والمادية في تلك المناطق ؟

ان هذه الحقائق والارقام تكذب المزاعم التي قدمت ازاها ما يسمى بسياساتنا القائمة على الضم ؟
 ان اسرائيل ترفض الفكرة القائلة بأن اقامة المستوطنات تعتبر عقبة في طريق السلام . اننا نرفضها رفضا قاطعا . ان العقبة في طريق السلام هي ليس فيما تفعله اسرائيل بعد أن انتظرت السلام لما يزيد على ثلاثة عقود . بل ان العقبة في طريق السلام تتمثل في رفض العرب الاعتراف بحق الشعب اليهودي في السيادة على وطنه العريق . ان العقبة أمام السلام تتمثل في رفض العرب القاطع بالاعتراف باسرائيل والتفاوض مع اسرائيل ، والتوصل الى اتفاقية سلام مع اسرائيل . ان العقبة في طريق السلام هي رفض الدول العربية في الجلوس وجها لوجه على مائدة المفاوضات مع اسرائيل . ان العقبة أمام السلام هي رفض الوفود العربية غير الناضجة حتى في التحدث مع ممثل اسرائيل . ان العقبة في طريق السلام هي التدفق المستمر للانتقاد والهجمات التي نستمتع اليها من الوفود العربية . ان العقبة أمام السلام واضحة أمامكم يوميا لكي تروها وتستمتعون اليها في هذه القاعة . ان العقبة أمام السلام هي موقف عربي أساسي ، والى حين تغيير هذا الموقف ، لا يمكن تحقيق أى تقدم نحو السلام وانني آسف لذلك .

ان هناك موضوعا آخر يرغب هؤلاء الذين لا يحترمون حقوق الانسان أن يتحدثوا عنه ببلاغة وهو اتفاقية جنيف الرابعة . ان الكثير من التأييد الكلامي قد أعطي لتطبيق هذه الاتفاقية في الاراضي التي نديرها .

ان هذه الاتفاقية ، التي أقرت في عام ١٩٤٩ ، لم تطبق في أى من الصراعات المسلحة في العالم بأسره منذ أن دخلت في حيز التنفيذ . ولكن فيما يتعلق باسرائيل ، فان الصيحات تتعالى بضرورة تطبيق هذه الاتفاقية في الاراضي التي نديرها .

وكما تذكرون ، فان وفدي ، في بياننا أمام اللجنة السياسية الخاصة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٦ ، قد أوضح فيه موقفنا تماما بشأن موضوع تطبيق هذه الاتفاقية على هذه الاراضي وانه لمن دواعي الحقيقة أننا نعتبرها معيارا في ممارساتنا .

وفي الواقع ، أننا في بعض الحالات نتعدى حتى المعايير التي وضعتها هذه الاتفاقية ، بحيث نجد أن سكان هذه المناطق يتمتعون بحقوق الانسان بشكل يفوق ما نصت عليه هذه الاتفاقية .

وانا ما بحثنا هذا الموقف من وجهة نظر حقوق الانسان والمصالح الحقيقية للسكان المحليين وليس من وجهة نظر الكراهية العمياء والدعاية المتكررة ، فان الموقف الفعلي في الاراضي التي نديرها يعتبر أفضل من مجرد الاعلان الرسمي للقبول من جانب الدول العربية لاتفاقية جنيف وغيرها من تلك الاتفاقيات التي تقوم هذه الدول بانتهاكها عطيا واحتقار ، وكما ظهر ذلك عن طريق الانتهاكات الخطيرة التي قامت بها الدول العربية لاتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب والاتفاقيات المناهضة لعمليات الاختطاف .

لقد قيل الكثير عن تدوير مدينة القنيطرة . ان القنيطرة قد دمرت خلال ستة أعوام من الحرب ، بحكم موقعها على خط المواجهة . وان هذه الحقيقة كانت موضوعا للكثير من الوثائق ولا يمكن أن تكون موضع اختبار ، رغم الجهود السورية التي تزعم عكس ذلك . انني لن أدخل في التفاصيل الخاصة بمزاعم سوريا التي لا أساس لها من الصحة . ويغني بالغرض أن اذكر كدليل يشير الى الانحياز الأعلى المفروض من جانب مقدمي مشروع القرار ، انهم ابتداءً نسبوا للخبير السويسري كلمات ليست موجودة في تقريره ، وفقط في اللحظة الأخيرة فانهم قد حذفوا الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار (A/SPC./31/L.12) . فلم يرد في أي نقطة من نقاط تقرير الخبير ذلك الزعم القائل بأن اسرائيل مدانة فيما يتعلق بالتدوير الذي وجدته في القنيطرة .

ان الجميع يعلمون أن القنيطرة مدينة على خط المواجهة لمدة ستة أعوام . وان هناك حربين قد وقعتا في هذه الفترة ، اذا لم تذكر حرب الاستنزاف التي وقعت فيما بينهما ، وان تدويرا جسيما قد حل بالمدن والقرى من كلا الطرفين .

ودعونا لا ننسى أن الكثير من المدن والقرى الاسرائيلية قد تعرض للتدمير نتيجة للعلاقات السورية وللقصص السوري . ان اسرائيل قد قامت باصلاح الدمار الذي حل بحيث يمكن للحياة أن تستأنف مجراها . ان سوريا من جانبها ، فضلت أن تجعل مواطني القنيطرة يعيشون كلاجئين وأن تبقى على حالة الدمار في هذه المدينة وذلك لأهداف دعائية — وان هذه هي نفس السياسة التي طبقت فيما يتعلق بموضوع اللاجئين العرب .

لقد حدث الكثير من الحروب في العالم وقد دمر فيها الكثير من المدن . ان هذه هي المناسبة الوحيدة التي نجد فيها أن قرارا قد اتخذ بشأن موضوع خاص بمنطقة واحدة من مناطق التدوير بين عدة مناطق .

وان هذا الموضوع لا علاقة له بالقضية القائمة . ان هذا الجهد جهد لا طائل من ورائه من جانب الجمهورية العربية السورية لكي تحقق نقاطا دعائية وذلك لكي تبقى على العداء ولكي تشغل في السياسة السورية المستمرة الخاصة بعدم اصلاح الدمار الذي حل وعدم السماح للحياة بأن تستأنف مجراها بشكل طبيعي .

انني أرفض رفضاً قاطعاً جميع الادانات التي ظهرت في القرار جيم .
 انني لا أربح في أن أرد بالتفصيل . فان هذا الأمر قد فعلناه في الماضي ، سواء هنا أو
 في اللجنة السياسية الخاصة ، وانني لا أعتقد أن الجمعية العامة مستعدة لكلا الطرفين مرة أخرى
 في مناقشة أصبحت الآن من المناقشات المعروفة .

انه لمما يؤسف له ، أننا نجد هنا في الأمم المتحدة ، بيانات غير مسؤولة يقوم بها الكثير
 من المتحدثين ويتناولون فيها موضوعات حساسة مثل العلاقات الدينية التي تعتبر أبعد ما تكون عن
 الحقيقة ، ولا يمكنها إلا أن تثير العواطف ، بدلا من أن تساعد الأطراف المعنية في التوصل إلى
 تسوية سلمية . وان نفس الشيء ينطبق على مضمون القرارات المعروضة علينا .

وعام بعد عام ، تتخذ القرارات بشأن قضية الصراع العربي الاسرائيلي ، دون أدنى اعتبار
 للحقائق ، ولمقتضيات هذه الحقائق ، ان هذه القرارات تساعد فقط في اطالة النزاع بدلا من حله .
 وتساعد على غموض الحقائق بدلا من ابرازها .

في الواقع انه في المناطق التي نديرها ، مع كل المشكلات التي تواجهها ، فإننا قد
 خلقنا الاساس الذي يمكن منه أن نحقق مزيدا من التقدم نحو حل المشكلة العربية الفلسطينية على
 اساس التفهم المتزايد بين الشعبين .

وفي المدة الاخيرة هناك تقارير صحفية كثيرة نشرت عما يقال بالاعتدال من جانب كثير من
 العناصر في الشرق الاوسط ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، انهم واصدقاهم كانوا يدخلون
 في مناورات من الحيل اللغوية البارعة .

وقد قيل لنا اننا يمكن أن نرى بوادر تشير إلى التحرك نحو الاعتدال من هذا الموقف
 أو ذاك — أو من واقع بعض ماورد في القرارات أو البيانات التي يقال انها قدمت ، وانها تنسب
 عن الاستعداد نحو اقامة حالة معينة ومن المفروض أن كل هذه الأمور موهى بها وليست صريحة .

ودعوني أوضح الأمور مرة أخرى . ان مايسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لا تمثل في
 رأينا العرب الفلسطينيين ، وأن ثمانين في المائة منهم يعيشون في الأردن ، واسرائيل والأراضي
 التي تديرها اسرائيل ، ملتزمة بحكم الميثاق الفلسطيني بتدمير دولة اسرائيل . ولقد وجهت
 انتباهكم إلى التفاصيل الواردة في هذا الميثاق أو العهد . ان هذا العهد في العديد

من المناسبات يدعو الى تدوير اسرائيل ويفرض رفضا قاطعا أى شكل من أشكال التوفيقية ، بالنسبة للقضية الفلسطينية .

وينبغي أن يكون من الواضح لأى دولة تحترم ذاتها أن حكومة اسرائيل لن تتعامل مع مجموعة ملتزمة باتباع مثل هذه السياسة مهما يكن من البيانات المخففة أو الحيل اللغوية البارعة التي قد تدخل فيها .

واننا قد أوضحنا موقفنا تماما في العديد من المناسبات . وينبغي أن يكون من الواضح للجميع أن التقدم يكمن في المفاوضات وجهها لوجه من أجل تحقيق السلام بين الدول المعنية . ان مجرد وجود دولة وأمنها لا يمكن أن يكون موقفا للتوفيق أو الحل الوسط . وان هذا الأسلوب هو الذى يرشدنا في مساعيها من أجل السلام .

ان ايدينا ممتدة من أجل السلام ، ولكن السلام الحقيقي بين الدول ، كما يفهم الرجل للعادى في الشارع الذى قد يحتاجون الى معرفة رأيه .

ان مشاريع القرارات المعروضة علينا الآن لن تقربنا الى السلام . بل على النقيض من ذلك فانها تنقل المنطقة بعيدا عن السلام . وهذا هو المعيار الذى يمكن به أن نحكم على قرار خاص بالشرق الأوسط اليوم .

وتبعاً لذلك ، فان وفدى سوف يصوت ضد القرارات ألف ، وجيم ، ودال التي تظهر في الوثيقة 4/31/399 ، وسوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار باء الوارد في نفس الوثيقة .

السيد العلاف (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى سيصوت لصالح مشاريع القرارات ألف وباء وجيم ودال الواردة في الوثيقة 4/31/399 . ذلك لأن مشاريع القرارات هذه تحتوى على سياسة تتبعها قوات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، ليس منذ العدوان الاسرائيلي في حزيران /يونيه ١٩٦٧ فحسب ، ولكن قبل ذلك بكثير ، منذ نشأة اسرائيل في قلب فلسطين والأراضي العربية .

ان اسرائيل ، نظام عنصري غاوى غريب ، جاء الى أرض يسودها السلام ، واقتلع السكان الشرعيين في هذه الأرض ، وقد لجأ لادامة اغتصابه لهذه الأرض ، الى تغييرات كاملة في الطبيعة المادية والثقافية والديموغرافية لهذه الأرض . ان هذا هو ما يميز الشكل الاسرائيلي للاستعمار الاستيطاني عن أى شكل آخر من الاستعمار التقليدى في أى جزء آخر من العالم .

ان كل دولة أخرى خضعت للاستعمار والاحتلال الأجنبي ، وبالرغم من أنها عانت لفترة طويلة من الحكم الاستعماري ، فانها كانت تشعر دائما بالأمل في أنها ستحصل يوما ما ، ان عاجلا أو آجلا ، تحصل على حريتها واستقلالها ، وذلك بفضل المقاومة البطولية لسكانها ، أو بسبب ظروف دولية ، أو نتيجة للمنازعات والحروب الدولية . ولكن في فلسطين فان الاستعمار الصهيوني —هـ طبيعة فريدة : انه استعمار استيطاني يهدف الى اغتصاب أراضي الآخرين نهائيا . ولتحقيق هذا الهدف فهناك الشكل الاستعماري الاستيطاني المغتصب ، وأولا ، ضرورة ضم الأراضي . ولضم الأراضي لا بد من التخلص من أية عقبات أمام هذا الضم ، وهم السكان الأصليون . وهكذا فان اسرائيل منذ نشأتها في قلب الأرض العربية بدأت في اقتلاع السكان الأصليين وبدأت في اقامة المستوطنات في قلب الأراضي العربية ، تلك المستوطنات التي لها طبيعة عنصرية ويهودية حيث لا يحق لغير اليهود أن يعيشوا في هذه المستوطنات .

ان مشاريع القرارات الأربع هذه تتناول جوانب الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة . وثلاثة منها تتناول الممارسات الحالية والفعالية ويتناول الرابع جرائم الحرب التي ترتكبها اسرائيل . ولحسن الحظ ، لم يعد لاسرائيل أية سلطة بعد الآن في هذا الجزء من الأراضي ولكن الشهادة على جرائمها البربرية قائمة لكي تدل على طبيعة الكيان الاسرائيلي .

ويتناول مشروع القرار الأول موضوع المستوطنات ومرة أخرى فقد استمعنا هذا الصباح الى ممثل اسرائيل يتحدث ليس الأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة فحسب ، بل أيضا يتحدث الى أصدقاء اسرائيل ، برفضه مرة أخرى أن يقر بأن اقامة المستوطنات اليهودية الاسرائيلية في الأراضي العربية تعتبر عقبة أمام السلام . ان اقامة المستوطنات اليهودية قد عرضت علينا من قبل ممثل اسرائيل على أنها من مقتضيات الأمن . ويقول ممثل اسرائيل : " ما الذي تريدون منا أن نفعله ؟ " انكم ترفضون أن تتفقوا معنا وهنا نحن مضطرون للدفاع عن أنفسنا . " كيف ؟ عن طريق اقامة عدد متزايد من المستوطنات .

ولكي أقدم لكم مثالا واحدا لرفض هذه الادعاءات الخاطئة وهذه الأكاذيب ، سوف أذكر مرتفعات الجولان . عندما قامت اسرائيل في أول الأمر باقامة المستوطنات اليهودية الأولى في مرتفعات الجولان ، كانت حججها لاقامة مثل هذه المستوطنات هي مايلي : ان اسرائيل في حاجة

الى حماية أراضيها وراء الحدود الدولية لفلسطين وتود اسرائيل أن تبقي السوريين بعبيدين عن مرتفعات الجولان حتى لا يهددوا أمن الجزء الشمالي لاسرائيل . ثم أنشأت اسرائيل مستوطنات جديدة في مرتفعات الجولان ، وقد سمعنا هنا من اسرائيل أن هذه المستوطنات الجديدة في مرتفعات الجولان ، بدورها ، في حاجة الى حماية ضد الهجوم والاعتداءات السورية . وهذا يعني ، أن هذه المستوطنات الجديدة ، في حاجة أيضا ، الى انشاء مستوطنات أخرى تقام أبعد منها ، في قلب وأعماق الأراضي السورية ، لحماية المستوطنات الأولى . والموجة الثالثة للمستوطنات بدورها ، في حاجة الى حزام آخر من المستوطنات الجديدة أعماق بكثير في قلب الأراضي السورية ، وهكذا ، هذا هو الضم التدريجي للأراضي العربية والأراضي السورية ، هذه هي الكذوبة التي تكررهما اسرائيل دائما ، بأنها تنشئ هذه المستوطنات لحماية نفسها . ان ما يفعلونه في الواقع هو أنهم ينشؤون مراكز متقدمة في قلب الأراضي العربية لكي يقفوا من جزء في هذه الأراضي الى جزء آخر ، يخلقون الأمر الواقع وهكذا يختصون الأرض العربية بأكملها .

ان مشاريع القرارات المعروضة علينا تعالج أيضا اتفاقية جنيف وقد استمعنا الى أن اسرائيل سوف تمتنع عن التصويت على مشروع القرار بـ٤ ، الذي يتعلق باتفاقية جنيف . وهذا مفهوم طبعاً ذلك لأن اسرائيل هي طرف في اتفاقية جنيف الرابعة . ولكن بالرغم من أن اسرائيل قد وقعت على هذه الاتفاقية ، فانها ترفض تطبيقها على الأراضي العربية المحتلة . وتدعي اسرائيل بأن هذه الاتفاقيات ، وخاصة الاتفاقية الرابعة منها ، لم تطبق أبدا في الشرق الأوسط ، ولا في الأراضي العربية أو في مناطق النزاع خلال الحروب السابقة . ولكن من الذي رفض تطبيق اتفاقيات جنيف هذه ؟ علينا أن نسأل فقط لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وعلينا أن نعود ونذكر أنفسنا بالتجارب السابقة مع اسرائيل . ويمكنني فقط أن أشير هنا الى آخر هذه الأحداث .

في بداية حرب أكتوبر لعام ١٩٧٣ ، فان لجنة الصليب الأحمر الدولية وجهت نداءً ملحاً الى جميع أطراف النزاع - سوريا ، مصر واسرائيل - من أجل احترام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في حالة الحرب وكذلك تقوم بصورة اختيارية باحترام البروتوكولين الملحقين باتفاقية جنيف الرابعة .

ماذا كانت اجابة الأطراف المعنية ؟ أجابت سوريا بقبولها بعد ٤٨ ساعة لنداء لجنة الصليب الأحمر الدولية وقالت : " نحن على استعداد ليس فقط بقبول الاتفاقية الرابعة لجنيـف

وتطبيقها ولكن بل أيضا بقبول البروتوكولين الملحقين " . وقبّلت مصر بعد ٧٢ ساعة من هذا النداء ، وأبلغت لجنة الصليب الأحمر الدولية " بأنها على استعداد لقبول الاتفاقية الرابعة لجنيف وتطبيقها ، وكذلك البروتوكولين الإضافيين " . أما إسرائيل ، التي كانت تقوم في ذلك الوقت بضرب المراكز المدنية بالقنابل في مدينة دمشق وفي اللاذقية وفي حمص وحلب ، والتي كانت تهاجم جميع القرى في ذلك الوقت بقنابل النابالم ، وبالفانتوم ، وبالصواريخ ، أجلت اجابتها وردها على اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمدة ١٠ أو ١٥ يوما .

وعند ما ردت عليّ لجنة الصليب الاحمر الدولية ، كان الرد ، " نأسف ، لا يمكننا ان نقبل ذلك ، ولا يمكن أن نلتزم من الآن بتطبيق بروتوكولي اتفاقية جنيف الرابعة الاضافيين ، لاننا لا يمكن ان نلتزم بشيء " لا يعتبر بعد من وثائق القانون الدولي " . ان هذا الرد السلبي من قبل اسرائيل ، كان محـال ادانة رسمية في بيان رسمي من لجنة الصليب الاحمر الدولية صدر في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ اما بالنسبة للممارسات الاسرائيلية المشار اليها في مشروع القرار ج ، فليست الجمعية العامة فقط هي التي تدين هذه الممارسات من قبل اسرائيل ، وليس المجتمع الدولي فقط ، بل ان مواطني اسرائيل يشهدون على أن اسرائيل نفسها ، ترتكب كافة هذه التصرفات البربرية ضد السكان العرب . ان العالم باكملة ، هو الذي يقرأ صباح كل يوم ، بل اليوم ، وبالا مس ، كيف يعاني سكان الاراضي العربية ، ويقاومون المحتل . وكيف يفرض منع التجول بالايام والاسباع على مدن الاراضي المحتلة ، وكيف يقتل الشباب ويسجن ، وكيف تضطهد الجماهير العربية وتعذب تحت الاحتلال الاسرائيلي . انها ليست فقط الجمعية العامة ، ولكن مجلس الامن ذاته ايضا هو الذي أدان اسرائيل بالاجماع على ممارساتها في الاراضي العربية المحتلة . ولسنا في حاجة الى الرجوع الى اكثر من الشهر الماضي ، في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ، عند ما ادان مجلس الامن بالاجماع هذه الممارسات الاسرائيلية .

ان مشروع القرار الاخير ، لا يتناول كما قلت الممارسات الحالية لاسرائيل ولكنه يتناول ايضا جرائم الحرب التي ارتكبتها اسرائيل ، والتي مازالت نتائجها قائمة ليراها كل انسان . ان ممثل اسرائيل الصهيوني ، بدلا من ان يخجل من هذه الجرائم التي يرتكبها نظامه ، قال ، ان سوريا رفضت أن تسمح لسكان القنيطرة ، رفضت ان تسمح لـ ٦٠ . ٠٠٠ من البشر ان يعودوا ليعيشوا في القنيطرة ، وفضلت ان تترك ٦٠ . ٠٠٠ من البشر كلاجئين . ان اعضاء هذه الجمعية الموقرة ، سوف يبتسمون فقط على هذه السخرية ، وعلى الاستهانة بذكائهم . الى أين يعود هؤلاء ٦٠ . ٠٠٠ من البشر هل يعودون الى بقايا مدينة القنيطرة التي هدمت تماما ؟

ان اعضاء اللجنة الخاصة التي زارت القنيطرة رأوا بانفسهم الافلام التي تعرض بقايا القنيطرة . لم يبق شيء من القنيطرة ، ولا منزل واحد . ان تسعة وتسعين في المائة من مدينة القنيطرة ، قد هدم ودمر من قبل اسرائيل قبل انسحابها من هذه المدينة عام ١٩٧٤ . ولم يكن

هذا ما شهدته الذين زاروا القنيطرة ، من قوة الامم المتحدة للمراقبة ، ومن المراسلين الاجانب والزوار ، والاشخاص من جميع انحاء العالم ، بل انه قد سجل في وثائق وتم التثبت منه والتأكيد عليه في تقرير رسمي علمي وضعه خبير سويسري محايد ذهب الى القنيطرة بناء على طلب اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٤٠ (ج) لعام ١٩٧٤ . وقد قدم هذا الخبير السويسري تقريراً مسجلاً مفصلاً الى اللجنة السياسية الخاصة بهيئة الامم المتحدة ، حيث اكد ان ٩٩ في المائة من مدينة القنيطرة قد دمر عن قصد وعن عمد قبل انسحاب اسرائيل . ولقد قال الممثل الصهيوني الاسرائيلي الآن ، ان الخبير السويسري ، لم يذكر ان اسرائيل هي التي دمرت مدينة القنيطرة . وهذا مثير للضحك . أولاً وقبل كل شيء فان مدينة القنيطرة لا يمكن أن تدمر الا من قبل احد الجانبين ، اما من قبل السوريين انفسهم ، او من قبل الاسرائيليين . وقد كانت القنيطرة تحت الاحتلال الاسرائيلي بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٤ . والطريقة الوحيدة التي كان من الممكن لسوريا ان تدمر القنيطرة بها هي لو كانت سوريا داخل القنيطرة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤ ، ولكن سوريا لم تكن هناك في ذلك الوقت . وكانت القنيطرة تحت الاحتلال الاسرائيلي . وقد قال للخبير السويسري ان القنيطرة لم تدمر بعمل حربي . ولكن بالديناميت ، والبلد وزرات وباعمال متعمدة من قبل القوات التي كانت القنيطرة في حوزتها . انها لاستهانة بالمنطق ، واهانة لذكاء أعضاء هذه الجمعية الموقرة ، ان يقول ممثل اسرائيل ، " لاتدينونا من أجل تدمير القنيطرة ، لان الخبير السويسري لم يقل اننا نحن الذين دمرناها " . ان هذا لم يطلب من الخبير السويسري . لقد طلب من الخبير السويسري من قبل قرار الجمعية العامة ، وتفويض اللجنة الخاصة ، التحقيق في الممارسات الاسرائيلية ، وتحديد ما اذا كانت القنيطرة قد دمرت عن عمد ام بسبب اعمال حربية .

لقد كان الخبير السويسري حاسماً في تقريره ، الوارد في الوثائق المعروضة على أعضاء هذه الجمعية العامة . فقد قال ان ٩٩ في المائة من مدينة القنيطرة ، قد دمر عن عمد ، وليس بالاعمال الحربية ، وانما بالبلد وزرات والديناميت . اذن ، لا يمكن لممثل اسرائيل ، ان يبرر الجرائم الحربية التي ارتكبتها نظامه ، بمجرد القول بان الخبير السويسري ، لم يشر الى من ارتكب هذه

(السيد العلاف ، الجمهورية
العربية السورية)

الجريمة ، لقد قال ان العديد من المدن قد دمرت مؤخرا ، ولكن لماذا تختص القنيطرة وحدها
بقرار ؟ صحيح ان مدنا قد دمرت في الحرب ، ولكن لم تدمر مدن عديدة بصورة متعمدة من قبل
مجرمي الحرب وحسب معرفتي فان الحوادث الوحيدة التي تنطوى على تدمير مدن عن قصد قد وقعت
اشناء الحرب العالمية الثانية . وكان ذلك من فعل النازيين . وقد دفع المجرمون النازيون حياتهم
بسبب هذه الجرائم التي ارتكبوها ، وكان الصهيونيون انفسهم في ذلك الوقت ، الطرف الذى كان
ينادى بالعقوبات الشديدة ضد مجرمي الحرب هؤلاء .

لقد ادعت اسرائيل دائما أنها تريد السلام . ومنذ أيام قليلة فقط ، استطاعت الجمعية العامة أن تتأكد من مدى صدق اسرائيل في ادعائها بأنها تريد السلام . ان مشروع القرار الأول لاسرائيل الذي قدم للجمعية العامة - وربما يكون آخر مشروع قرار لها - كان ينادى باعادة استئناف عقد مؤتمر جنيف ، ولكنه في الوقت ذاته ، طالب باستبعاد الطرف الأول المعني مباشرة في نزاع الشرق الأوسط . لقد أرادت اسرائيل أن يسود السلام ، ولكنه سلام في غيبة أول وأكثر ضحاياها أهمية ، وهو الشعب الفلسطيني . وعندما حاولت الجمعية العامة أن تعالج هذا النقص وهذا الظلم في مشروع القرار الاسرائيلي ، عاد ممثل اسرائيل الى طبيعته الحقيقية وسحب مشروع القرار الذي قدمه ، وذلك لأن اسرائيل - في الواقع - لا تريد السلام . انها تريد سلاما بشروطها الخاصة فقط ، سلاما يعني استسلام الشعب العربي للاحتلال والعدوان الاسرائيلي ، سلاما يملأ تحت ثقل الاحتلال الاسرائيلي سلاما مع قبول استعمار الأراضي العربية ، وغرس مستوطنات عنصرية ويهودية بحثة في قلب هذه الأراضي .

ان الجانب العربي لم يقبل - ولن يقبل أبدا - هذا النوع من السلام . ان السلام الذي يؤيده العرب ويطالبون به ، والذي يعطون من أجله وينادون به ، هو السلام القائم على العدل ، القائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . اننا نريد سلاما مع العدل لكل شعوب وبلدان منطقتنا . اننا لا نريد سلاما قائما على الاستسلام ، وانما نريده على أساس مبدأ تقرير المصير ، سلام يحقق العدل ، ويتمتع به كل شعب وكل طرف من أطراف نزاع الشرق الأوسط .

هذا هو السلام الذي يعتبر العرب مستعدون له ، وهو ذلك السلام الذي وافقت عليه وأيده جميع الأمم في أنحاء العالم ، ماعدا اسرائيل . ومالم تدرك اسرائيل ان العرب لن يقبلوا أبدا هذا النوع من السلام المفروض المقترح من اسرائيل لن يقبل العرب أبدا انها حالة الحرب مع اسرائيل . ومادام جنود اسرائيل يحتلون أراضي عربية فلن يكون هناك أمل في أن تتحقق رغبة النظام الاسرائيلي في استسلام العرب . فلن يستسلم العرب أبدا . اننا نريد السلام ، ولكننا نريد سلاما قائما على العدل ، ونحن ندعو أعضاء المجتمع الدولي أن يؤيدوا رغبتنا الصادقة في هذا السلام المشرف .

السيد البارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانكليزية) : لا حاجة الى

القول بأننا سوف نصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا ، ليس على أساس من التضامن ، ولكن لأن وفدي معروف عنه أنه يقوم بتمحيص كل مشروعات القرارات قبل التصويت عليها .

ويدون تفكير سابق ، أود أن ألفت انتباه مندوب إسرائيل ، السيد هيرتزوغ ، وكذلك الممثلين الآخرين في هذه القاعة ، الى فقرات معينة في مشروعات القرارات تلك ، وأطلب منه أن يفندها اذا كانت خطأ :

" تدين . . .

" (أ) ضم أجزاء من الأراضي المحتلة " . هل هذا صحيح أم زائف ؟ .

" (هـ) تدمير وهدم المنازل العربية " . هل هذا حقيقي أم غير حقيقي ؟ .

" (ح) انتهاك الممتلكات الأثرية والثقافية " . هل هذا مسجل أم لا ؟ .

انني أستطيع الاستمرار في الاستشهاد بفقرات أخرى وفقرات فرعية مما ورد في مشروعات القرارات تلك . ولكننا نقرب من نهاية هذه الدورة ، واني أعدكم ، ياسيدى الرئيس ، أن أكون موجزا بقدر الامكان .

ان احتلال فلسطين على يد الصهاينة ليس شكلا تقليديا من أشكال الاستعمار . ما هو ان ؟ . انه نزع ملكية أرض فلسطين على أساس ديني في المقام الأول ، وهو أن الله أعطى فلسطين لليهود . وأقول انه لا يوجد لدينا دليل على ذلك ، وعلى كل حال ، هناك يهود لا يؤمنون بالله ، كما أنه يوجد مسيحيون ومسلمون وملحدون في كل مكان . وبالرغم من كل الاكتشافات العلمية ، فان أحدا لم يستطع الاتصال بما يعتبر الاله التقليدي .

ان خالق الكون فكرة . وعندما انتشرت فكرة الاله الواحد في منطقتنا كان الغرض منها أن تجعله مفهوما لدى المجتمعات القبلية التي كانت موجودة هناك منذ ألفي عام . وبعد قرون من الاكتشافات في مجال العلم ، لا يستطيع أحد أن يوافق على فكرة الاله التقليدي للقبائل ، الذى كان لابد من جعله مفهوما باعطائه صفات انسانية . من الذى يمكنه أن يصف الله خالق الكون ، وخالق هذا العالم . لا أحد يستطيع ذلك ، سواء من حيث الزمان أو المكان .

لذلك ، فان المنطلق الأساسي ، وهو أن الله قد أعطى فلسطين للصهاينة ، منطوق لا يقوم على الحقيقة . وقد يكون هذا صحيحا في الكتاب المقدس وفي طقوسه . ولكن الدين ليس طقوسا . انه قواعد أخلاقية تنظم السلوك في المجتمعات . ونحن نعيش في القرن العشرين ، ولا يمكننا أن نمضي في منطلقات استخدمت لكي تعطي الصهاينة دافعا لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية باحتلالهم أرض فلسطين .

نعم ، لقد ارتبط اليهود بفلسطين . ولكن ليس هؤلاء الكازار الذين كانوا مؤسسي الصهيونية ، والذين اعتنقوا اليهودية في القرن الثامن بعد الميلاد . لا يمكن لأى مسيحي انكليزي ، أو فرنسي ، أو من أية جنسية أن يطالب بفلسطين ، لأن يسوع بن مريم قد ولد في بيت لحم ، وعاش في هذه المنطقة .

ان محاولات مشابهة لاستخدام الديانة لأغراض اقتصادية وسياسية تمت في ١٠٨٧ بعد الميلاد خلال الحملات الصليبية . ولكن أين هم الآن ؟ ان بقاياهم تعتبر قبائل في شبه الجزيرة العربية ، وأدجوا في السكان . انني لا أقول ذلك بغضب ، بل انني أقول ذلك على سبيل المعلومات التاريخية ، بحيث يمكن للصهاينة أن يفيدوا درساً ، ويعلموا انه كلما وجدت أقلية صغيرة ، فانها لا يمكن أن تتغلب على أغلبية ، حتى بغض النظر عما هو صحيح أو خطأ .

وكما قلت مرارا وتكرارا ، فاني متأكد من أنه اذا أراد الصهاينة ممن تدفعهم حقا المشاعر الدينية أن يعيشوا هناك ، فان الفلسطينيين سوف يرحبون بهم بأيد مفتوحة . ولكن لا ينبغي عليهم أن يذهبوا هناك ، وأن ينزعوا ملكية الأراضي بوسيلة الحرب ، والابقاء على الصراع والتوتر . وانهم لا يلعبون على أساس العواطف ، بل على أساس الاعتماد على سياسات الدول الكبرى لكي يجعلوا من فلسطين مكانا مفيدا بالنسبة لهم حيث أنها تقع في مفترق الطرق بين ثلاث قارات . لقد سئمت سياسات توازن القوى ومناطق النفوذ التي تتبعها الدول الأعظم ، ولولا القوة الرادعة للأسلحة النووية ، وغيرها من أسلحة التدمير الشامل لكانت قد وقعت حرب عالمية ثالثة ، وذلك بسبب استجلاب شعب غريب وزرعه في وسط العالم العربي .

ان حلم الصهاينة ، حلم الكازار ؛ والمناورات التي قاموا بها ، منذ ايام تيودور هرتزل ، وتلاعبهم بعواطف المتدينين ، كانت تستهدف انشاء فلسطين كنواة ، والانتشار من هناك . ونحن نعرف من كتابهم أنهم يريدون أرضا تمتد من نهر النيل الى الفرات . أو من الفرات الى النيل حيث كان قد عاش فيها الآباء القدامى . ومن الطبيعي ان ابراهيم هو أب الساميين في المنطقة . لقد أراد الصهاينة - لأسباب سياسية واقتصادية - أن يسيطروا على هذه المنطقة .

فمن ذا الذي يقبل بمثل هذا الاحتلال ؟ ان هذا الأمر ليس استعمارا ؛ بل انه نزع للملكية .

بيد وأن السيد هيرتزوغ ينتقي الفاظه بطريقة يحتقر فيها العرب . ويكفيني مثل واحد ، فقد استخدم أسلوب " الأكرويات اللغوية " . وماهي " الأكرويات اللغوية " التي يقصدها . ان هذا تلاعب بالألفاظ ، بطريقة تشاؤمية وهو لا يعلم اننا قد اجتمعنا هنا معا لكي نتوصل الى حل سلمي . وليس للدخول فيما يسميه السيد هيرتزوغ " بالأكرويات اللغوية " . وهو لا يستطيع أن ينفي عدالة القضية الفلسطينية بمثل هذه الألفاظ التي يلجأ اليها .

لقد ذكر السيد هيرتزوغ ، اليوم ؛ وربما كان ذلك للمرة العاشرة ، ان اسرائيل لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية . ولكن لماذا يعترف الفلسطينيون بهؤلاء الذين انتزعوا ملكية اراضيهم ، وسلبوا وطنهم . ان الدول الكبرى التي ساعدت الصهيونية في ١٩٤٧ ، ولن أذكر اسماءها ، لأنها تعرف نفسها ، لم تفعل ذلك من أجل جمال العيون اليهودية بطبيعة الحال ، فان الصهيونيين قد تسلكت الى مجتمعاتها وقد تحكمت أجهزة الاعلام في انتخاباتها ، والى حد كبير بسط الصهيونيون نفوذهم في الشؤون الاجتماعية والسياسية لتلك الدول الكبرى . اننا نفهم هذه الحقائق . ولكن عاما بعد عام ، فاننا نتقدم بمشروعات القرارات هنا ، وما الذي نحصل عليه ؟ نفس نتائج التصويت . ان بعض تلك الدول الكبرى تزعم ان الافريقيين والآسيويين يتضامنان بعضهم البعض . وماذا عن تضامن الدول الكبرى ؟ انه تضامن قائم على الظلم . كثيرا ما اقول لأصدقائي الافريقيين والآسيويين ، انه لا ينبغي علينا ان نكرر نفس الخطأ الذي ترتكبه الدول الكبرى . وعند ما سمى فيشنسكي هذه الأغلبية ، بالأغلبية الآلية . ولكن الدول الكبرى تمارس قوة عالمية . ويكفي صوت سلمي واحد لتجميد قضية فلسطين ، ولنشر التوتر . لماذا ؟ حتى تتمكن من الاستمرار في السيطرة على المنطقة . انهم لن يتمكنوا من أن يفعلوا ذلك . وقد علمنا التاريخ انه ما من دولة عظمى تبقى عظمى الى الابد .

ان تفاعل الظروف والأحوال العالمية قد علمنا ان خالق هذا الكون هو وحده الخالد ، ومرة اخرى لا أود أن استخدم لفظ " الله " بالمعنى التقليدي . بل ، وانتم لستم خالدين . انكم هنا اليوم . ولكن لن تظلوا باقين غدا . اين هي امبراطوريات الماضي ؟ لقد اندثرت واندثرت حقاً ، لأنها قد انتشت بالشر والسلطة .

وانني أود أن أسأل الاسرائيليين . لماذا لا تسمحوا للفلسطينيين — بغض النظر عما اذا كانوا يعتبرون أنفسهم منتمين الى منظمة التحرير الفلسطينية أم لا ؟ ، لما لا تسمحوا لهم بالعودة لما تسمونه الآن اسرائيل . وان يعودوا الى ديارهم ؟ ولماذا لا تدعونهم يحيون شخصيتهم . وهم في الواقع قد وضعوا تحت الانتداب مثل اللبنانيين والعراقيين والسوريين ، الذين اصبحوا احرارا . ولم يكن المنتصر في ذلك الوقت من حقه أن يضعهم تحت اى انتداب ، لقد كان ذلك استعمارا متخفيا . ولكن ذلك حدث لأن اصدقاءنا البريطانيين كانوا يخسرون الحرب ، وكان الصهاينة قد انتهزوا الفرصة لجعل الولايات المتحدة ، دولتنا المضيفة ، تدخل الحرب العالمية الأولى . لقد كان ثمن ذلك وعد بلفور . فما هو حق البريطانيين السابقين ، والأمريكيين في عهد ترومان ، في خلق هذه المشكلة التي جلبت لنا الشرور جميعا .

انني اقول للاسرائيليين : اعترفوا بالفلسطينيين ، سواء اسميتهم منظمة التحرير الفلسطينية أو أية تسمية أخرى اسمحوا لهم أن يعودوا ؛ لتكون لهم هويتهم ، وارضهم . ولست أرغب في التفاخر ، ولكن يجب أن اقول ان صوتي قوى في العالم العربي . لقد كنت من أول اولئك الذين أعلنوا انهم ينبغي علينا ان نكون امة واحدة ، من المغرب الى الخليج . ومن جانبي سوف أقول لكم لــــو أن الاسرائيليين تركوا الفلسطينيين يعودون الى وطنهم ، الى ارضهم المحتلة ، الى بيوتهم — وانما متأكد من ان هنالك كثيرين آخرين مثلي — فسوف أبذل قصارى جهدي لكي اقنعهم بأن يعترفوا بالاسرائيليين .

هذا هو الطريق الآخر حولنا . ان الصورة معكوسة ، اسعوا أولا لكي تجعلوا أنفسكم مقبولين ، وكيفوا أنفسكم أيها الاسرائيليون اذا كنتم تودون أن تبقوا على قيد الحياة ، والا ، فان المستقبل سوف يكون قاتما بالنسبة لكم ، وانني سوف أشعر بالأسف ، لانكم على أية حال اخوة لنا في الانسانية ، واننا جميعا أشقاء بغض النظر عن الايديولوجيات أو الديانات ، ولكنكم أنتم سوف تضحون . ان اليهود ، وبصفة خاصة يهود فلسطين الذين لا يعتبرون أبناء عمومتنا بل يعتبرون أشقاء لنا ، وانكم تستخدمونهم لأغراض خاصة بكم انتم أيها الاوروبيون الذين أتيت من وسط وشرق أوروبا ، انتم الصهاينة .

ان هذه هي القضية ، لاتخذوا انفسكم بعد ذلك . لقد فقدتم بعد ذلك ، لقد فقدتم الثقة فيكم ، وانني لا أود ان استخدم ما تسمونه بالاكروبات اللغوية . لأنني أحاول أن أقول لكم بصدق ، والله شاهد على ما أقول ، الحقيقة كما أراها وقد كنت منشغلا بهذه القضية طوال ال ٢٥ عاما الماضية .

استيقظوا ، واعترفوا بالفلسطينيين ، سواء أسميتوهم منظمة التحرير الفلسطينية أو اطلقتم عليهم أية تسمية أخرى . وبعد ذلك ، فان السلام سوف يسود في المنطقة بأكملها ، وان حربا عالمية نتيجة خطأ في التقدير يمكن تجنبها .

لذلك ، لا تكررنا هذه الحججة ان الله قد اعطاكم فلسطين . وانه سوف يسمح لكم أن تعيشوا في سلام فيما بيننا ، وانني عندما أقول نحن ، فانني اقصد نحن العرب ، لأنه في يوم ما فان الحواجز الوطنية سوف تنهار ، واننا نأمل خلال عشرين عاما بأن العالم سوف يصبح عالما واحدا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تشرع الجمعية الآن في اتخاذ قرار حول

مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٢٣ من تقريرها (A/31/399) وسوف تنتقل أولا الى مشروع القرار ألف .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا — ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، هايتي ، الولايات المتحدة .

المتنعون : كوستاريكا ، ليبيريا ، ملاوى ، نيكاراغوا .
اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل ثلاثة اصوات وامتناع ٤ عن التصويت .
 (القرار ١٠٦/٣١ ألف) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار باء .
 وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ،
 اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، ألمانيا (جمهورية —
 الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، أوغندا ،
 ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، باراغواى ، باكستان ، البحرين —
 البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ،
 بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ،
 تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ،
 الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية
 اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ،
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ،
 رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ،
 السلفادور ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السودان ، السويد ،
 سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ،
 غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، فرنسا ،
 الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ،
 كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ،

ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوى، مديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليمن، اليمن الديمقراطية، يوغوسلافيا، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اسرائيل ، هايتي .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢ عن التصويت .

(القرار ١٠٦/٣١ ب٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية العامة قرارا حول مشروع

القرار جيم . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين، الاردن ،

اسبانيا ، افغانستان ، اكوادور، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ،

اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ،

بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ،

بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ،

تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية

اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية

العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ،

ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافوره ، السنغال ،
السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ،
غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ،
فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ،
لبنان ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ،
المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ،
موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن
الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، كوستاريكا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الولايات المتحدة .

المتنعون : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوروغواي ، ايرلندا ، آيسلندا ،
ايطاليا ، باراغواي ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، جزر البهاما ، الجمهورية
الدومينيكية ، الدانمرك ، السلفادور ، سوازيلند ، سورينام ، السويد ،
فرنسا ، فنزويلا ، كندا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ملاوى ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الخويج ، النمسا ، نيوزيلندا ،
هولندا ، اليابان .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ٥ أصوات وامتناع ٣٠ عن التصويت*

(القرار ١٠٦/٣١ جيم) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوت الجمعية العامة الآن على مشروع

القرار دال . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

* ثم أبلغ وفد بلغاريا السكرتارية أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، أفغانستان ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافوره ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، كوستاريكا ، نيكاراغوا .

المتنعون : استراليا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أوروغواي ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بوليفيا ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، ساحل العاج ، السلفادور ، سوازيلند ، سورينام ، السويد ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ، الشمالية ، الخروبيج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليابان .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل ٣ أصوات ، وامتناع ٣٦ عن التصويت .
(القرار ١٠٦/٣١ دال) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في تعليق
تصويتهم بعد التصويت .

الآنسة اسمبى (غابون) (الكلمة بالفرنسية) : ان غابون تدين ادانة حازمة
الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ، وان بالادى
تأسف كثيرا لأن اسرائيل تجهل ان اتفاقية جنيف الخاصة بحماية حقوق الانسان بالنسبة
للافراد المدنيين في حالات الحرب الصادرة في ١٢ من آب/اغسطس ١٩٤٩ تنطبق أيضا
على جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

ان كافة حالات الدمار والهدم التي تعرضت لها المنازل العربية ، والاعتقالات الجماعية ، والاعتقالات الادارية ، وكافة دروب المعاملة السيئة التي يعاني منها المعتقلون الفلسطينيون وكافة أوجه النهب ضد التراث الأثرى والثقافي ، وكافة العراقيل لجميع الحريات المعترف بها في منظماتنا ، هذه الأعمال جميعا تعتبر تحديا حقيقيا للقيم التي تنادي بها الأمم المتحدة .

لذلك فان وفدي قد صوت لصالح مشاريع القرارات التي وافقنا عليها الآن . ان هذا التصويت الايجابي انما يتفق مع السياسة المستمرة التي تنتهجها حكومتنا نحو المشكلة الفلسطينية ، وبالفعل فان غابون طالما قدم دعما ايجابيا نشطا لم يتوقف أبدا للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الأصيل الوحيد للشعب الفلسطيني .

السيد الرئيس ، ان وفدي الذي كان متغيبا لأسباب خارجة عن ارادته أثناء عمليات التصويت على مشروع القرارين A/31/L.26 و A/31/L.27 بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال وعنوانه " الحالة في الشرق الأوسط " ويود ان يفتتح هذه الفرصة لكي يقول أنه كان سوف يصوت لصالح مشروع هذين القرارين اذا كان حاضرا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من دراسة البند ٥٥ من جدول

الأعمال *

البند ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٧ و ٦٩ من جدول الأعمال

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية . (A/31/361 and Corr.1) (بالاسبانية فقط) .

برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة : تقرير اللجنة الثانية (A/31/415) .
صندوق الأمم المتحدة الخاص :

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/31/367) :

(ب) تأكيد تعيين المدير التنفيذي : مذكرة من الأمين العام (A/31/448) .

* تولي الرئاسة ، نائب الرئيس السيد كانازاوا (اليابان) .

جامعة الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية (A/31/412) التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية:

تقرير اللجنة الثانية (A/31/428) .

المشاكل الغذائية : تقرير اللجنة الثانية (A/31/443)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطلب من مقرر اللجنة الثانية أن يقدم التقارير

الستة في بيان واحد .

السيد بفانزيلتير (النمسا) مقرر اللجنة الثانية : قدم تقرير هذه اللجنة

A/31/412, A/31/367, A/31/428, A/31/443 وتحدث كما يلي :

السيد بفانزيلتير (النمسا) مقرر اللجنة الثانية (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني

أن أقدم تقارير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٥ من جدول الأعمال وعنوانه " معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث " و"تقرير المدير التنفيذي " والبند ٦٠ من جدول الأعمال وعنوانه " برنامج الأمم المتحدة للبيئة " والبند ٦٢ من جدول الأعمال وعنوانه " صندوق الأمم المتحدة الخاص " والبند ٦٣ من جدول الأعمال وعنوانه " جامعة الأمم المتحدة " والبند ٦٧ من جدول الأعمال وعنوانه " التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، وأخيرا البند ٦١ من جدول الأعمال وعنوانه " المشاكل الغذائية " . في الفقرة ٧ من التقرير الخاص بالبند ٨٥ الوارد في الوثيقة A/31/361 فان اللجنة الثانية توصي الجمعية العامة بالموافقة على مشروع قرار عنوانه " معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث " وقد اعتمدته اللجنة دون تصويت .

في الفقرة ٥٥ من التقرير الخاص بالبند ٦٠ وعنوانه " برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة "

الوارد في الوثيقة A/31/415 ، فان اللجنة توصي الجمعية العامة بالموافقة على تسعة مشروعات قرارات ، وفي الفقرة ٥٦ توصي بالموافقة على مشروعين .

فيما يتعلق بمشروع القرار الأول وعنوانه " مؤتمر الأمم المتحدة للتسحر " فاني أود أن أذكر

بأنه عندما عرض مشروع القرار هذا على اللجنة الثانية في جلستها ٣٢ ، فان انتباه اللجنة قد وجه الى أن موضوع مكان هذا المؤتمر ينبغي أن يبت في شأنه وأن الجمعية العامة كانت تفهم أن المؤتمر سوف يعقد في مقرر برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، اذا لم تقدم أية دعوة من جانب الدول

الأعضاء لاستضافة المؤتمر ، وأنه اذا قدمت مثل هذه الدعوة فان الأمين العام وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٠٩ (د - ٢٤) ، سوف يقوم بالترتيبات اللازمة مع الحكومة المضيفة لكي يضمن أنه لن تترتب أية نفقات اضافية في الميزانية العادية نتيجة لتغيير المقرر .

فضلاً عن ذلك ، فاني أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة الى أن مشاريع القرارات ، ومشاريع المقررات بمقتضى البند ٦٠ الخاص " ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة " قد وافقت عليها اللجنة دون اجراء تصويت ، باستثناء مشروع القرار ٣ وعنوانه " ظروف المعيشة بالنسبة للشعب الفلسطيني " والذي تم اعتماده باجراء اقتراع بنداً بالاسم وأغلبية ١٠٢ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ٢٥ عضواً عن التصويت .

وقد قيل لي أن هناك خطأ مطبعي في التقرير A/31/415 في الصفحة ٢١ . فان العبارة الأخيرة في الفقرة ٥٠ تقول : بالنسبة لنص مشروع القرار المنقح أنظر الفقرة ١٩ أعلاه " فان هذه الاشارة الى الفقرة ١٩ ينبغي أن تصحح بحيث تكون الفقرة ٧٤ أعلاه " .

فيما يتعلق بمشكلات الغذاء في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ من التقرير الوارد في الوثيقة A/31/443 توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد ثلاثة مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد . وفي هذا الشأن أيضا أود أن أوجه الممثلين الى خطأ مطبعي طفيف ظهر في الصفحة السادسة من هذا التقرير في النص الانكليزي . الفقرة "٢٢" ينبغي أن تكون "٢٤" ، فضلا عن ذلك فانه في الفقرة ١٩ من التقرير ، "غانا" ينبغي أن تكتب بعد "أفغانستان" . مشروع القرار الاول ، وعنوانه "أمانة مجلس الغذاء العالمي" ، ومشروع القرار الثاني وعنوانه "تقرير مجلس الغذاء العالمي عن دورته الثانية" ، ومشروع القرار الثالث وعنوانه "الصندوق الدولي للانماء الزراعي" ، قد تم اعتمادها من قبل اللجنة دون اجراء تصويت . ان مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢٥ وعنوانه "الصندوق الدولي للانماء الزراعي" قد تم اعتماده بتصويت مسجل بأغلبية ٥٢ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ٥٧ عضوا عن التصويت . وفيما يتعلق بمشروع المقرر هذا ، فاني أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة الى أن اللجنة التحضيرية للصندوق الدولي للانماء الزراعي التي كانت تجتمع منذ ١٣ كانون الاول / ديسمبر سوف تختتم دورتها الثانية اليوم .

تنفيذا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نبدأ بتقرير اللجنة الثانية حول البند ٥٨ وعنوانه "معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث" . وتقرير اللجنة الثانية "وارد في الوثيقة (A/31/361) سوف نبت الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من تقريرها (A/31/361) اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون اجراء تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٠٧/٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من دراسة البند ٥٨ من جدول الاعمال .

البند ٦٠ من جدول الاعمال

برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة : تقرير اللجنة الثانية (٤١٥/٣١/٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نبث الآن تقرير اللجنة الثانية حول البند

٦٠ وعنوانه "برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة" . والتقرير وارد في الوثيقة (٤١٥/٣١/٤)

ان مواقف الوفود التي عبروا عنها أمام اللجنة الثانية فيما يتعلق بمختلف مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الجمعية ، وهذه المواقف قد سجلت في محاضر جلسات اللجنة الثانية المتعلقة بهذا الموضوع ، والآن أدعو الممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلاً لتصويتهم قبل التصويت على أى مشروع من مشاريع القرارات التسع أو جميعها ومشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرتين ٥٥ و ٥٦ من تقريرها . وسوف تتاح للممثلين أيضاً فرصة تعليل تصويتهم بعد اجراء التصويت على جميع مشاريع القرارات .

السيد لادور (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف وفدي بشأن مشروع

القرار الثالث الخاص بالظروف المعيشية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة قد تم التعبير عنه في بياننا أمام اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة ٤٥.٣١/٤.٢/٤٠٤ ، ولن نأخذ الكثير من وقت الجمعية العامة في تكرار هذا الموقف مرة أخرى . من الواضح أن مشروع القرار ٤١٥-٣١/٤-III يعتبر ذا طبيعة سياسية دعائية وأنه خارج عن اطار اختصاص اللجنة الثانية ، فهو يحدد موضوعاً لا يمكن أن ينفصل عن قضية الشرق الاوسط المعقدة فضلاً عن ذلك فانه يتجاهل مسؤولية الدول العربية التي لا يمكنها أن تتهرب من نتائج عدوانها ضد اسرائيل .

ان هذا القرار متحيز ومغرض ويقوم على أساس تأكيدات زائفة ، وعلى أساس مزاعم شبه تاريخية مشوهة ، وهو يتجاهل حالة الجاليات اليهودية في الدول العربية .

لذلك فاننا نرفض هذا القرار رفضاً كاملاً ، نأمل بصدق أن تلك الوفود التي رفضت أن تؤيد

القرار الثالث في فانكوفر ستستمر في رفض مشروع القرار المعروض علينا ، وسوف تدعو الوفود الأخرى لكي تحذو حذوها .

اننا نطلب بكل احترام اجراء تصويت مسجل على مشروع القرار هذا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نبت الان في مشاريع القرارات التسع التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٥٥ من تقريرها (A/31/415) ان مشروع القرار الاول عنوانه " مؤتمر الامم المتحدة للتصحر " وفي عرضه لتقرير اللجنة الثانية فان مقرر هذه اللجنة قد أخطر الجمعية العامة بالتفاهم الذي على أساسه اعتمد مشروع القرار الاول هذا في اللجنة الثانية ، وهو أنه اذا عرضت دولة من الدول الأعضاء استضافة المؤتمر فان الأمين العام سوف يسمح له بأن يقوم بالترتيبات اللازمة التي تتعلق بتغيير المقر ، على أساس ألا يؤدي ذلك الى أى نفقات اضافية في حدود الميزانية العادية واذا اعتبر الأمين العام - بطبيعة الحال - أن ذلك ضروريا فانه سوف يتشاور مع لجنة المؤتمرات بشأن هذا الموضوع .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار على أساس نفس هذا الفهم ؟

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الاول دون اجراء تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٣١/١٠٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني يتعلق " بالموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية " وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣١/١٠٩)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث عنوانه " الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني " طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، أفغانستان ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ،

بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بورما، بوروندى، بولندا،
 بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكوسلوفاكيا، توغو،
 تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية
 أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية،
 جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الديمقراطية الالمانية، الجمهورية
 العربية السورية، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية الكاميرون المتحدة،
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رواندا، رومانيا، زائير، زامبيا،
 ساحل العاج، سان تومي وبرينسيبي، سرى لانكا، السلفادور، سنغافورة،
 السنغال، سوازيلند، سورينام، السودان، سيراليون، شيلي، الصومال،
 الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا،
 غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الفلبين، فنزويلا، فولتا العليا، قبرص،
 قطر، كوبا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالطة،
 مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوى، ملديف،
 المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق،
 نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، هنغاريا، اليابان، اليمن، اليمن
 الديمقراطية، يوغوسلافيا، اليونان.

المعارضون : اسرائيل، الولايات المتحدة الامريكية.

الممتنعون : استراليا، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، أوروغواي، ايرلندا، ايسلندا،
 ايطاليا، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بوليفيا، الجمهورية الدومينيكية،
 الدانمرك، السويد، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فيجي، كندا،
 كوستاريكا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،
 النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هولندا،

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٠٧ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٦ عن التصويت

(القرار ١١٠/٣١)*

* ثم ابلغ وفد اكوادور السكرتارية أنه كان ينوى التصويت مؤيدا.

4/31/PV.101

54-55

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الرابع ، بعنوان " تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عن أعمال دورته الرابعة " ، وقد وافقت اللجنة الثانية عليه دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٣١ / ١١١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الخامس ، بعنوان " الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان البيئة " . وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟ .

ووفق على مشروع القرار الخامس (القرار ٣١ / ١١٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السادس ، بعنوان " تدابير محددة لسد الحاجة الى بيئة معيشية كريمة للفئات الأضعف في المجتمع " . ، وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

ووفق على مشروع القرار السادس (القرار ٣١ / ١١٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السابع ، بعنوان ، " التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مجال التعاون الدولي بين المجتمعات المحلية " ، وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

ووفق على مشروع القرار السابع (القرار ٣١ / ١١٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثامن ، بعنوان " مركز الأمم المتحدة للإعلام السمعي البصري عن المستوطنات البشرية " ، وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

ووفق على مشروع القرار الثامن (القرار ٣١ / ١١٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار التاسع ، بعنوان " الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية " ، وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تخذو نفس الحذو ؟

ووفق على مشروع القرار التاسع (القرار ١١٦ / ٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أدعو الأعضاء الى تناول مشروع المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ٥٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة رقم (A/31/415) وقد وافقت اللجنة الثانية عليهما دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تخذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقررين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل ، الذي يرغب في تعليق التصويت بعد التصويت .

السيد لادور (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان تعليلي للتصويت يتعلق بالبند ٦٠ من جدول الأعمال .

بالنسبة للقرار المعنون " مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر " ، فان وجهات نظر وفدي بشأن مشاركة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية بأى صفة كانت في اطار مؤتمرات الأمم المتحدة ، قد شرحت بالتفصيل ، ولن استغل وقت الجمعية العامة في تكرار وجهات النظر هذه . ان وفدي يود أن يسجل معارضته الشديدة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتصحر كما هو منصوص عليه في مشروع المقرر الأول الفقرة ٥٥ من الوثيقة A/31/415 .

وبالنسبة لمشروع القرار الثاني بعنوان " الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالماء والمستوطنات البشرية " ، فبينما ضمنا صوتنا الى الاتفاق العام في الرأي بالنسبة لمشروع القرار الذي صدر الآن ، فان وفدي يود أن يؤكد على موقفه بشأن تقرير المؤتمر الخاص بالمستوطنات البشرية كما ورد في الاجتماع ٣٧ للجنة الثانية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انتهينا الآن من دراسة البند ٦٠ من جدول الأعمال .

والآن ، سوف نتناول تقرير اللجنة الثانية حول البند ٦٢ من جدول الأعمال بعنوان "الصندوق الخاص بالأمم المتحدة" الوارد في الوثيقة A/31/367 . وترد توصيات اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من تلك الوثيقة ، وقد وافقت اللجنة الثانية على التوصيات بدون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن ، أوجه انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/31/448 ، التي تحتوى على مذكرة من الأمين العام تحت الفقرة الفرعية (ب) بعنوان "تأكيد تعيين المدير التنفيذي للصندوق الخاص بالأمم المتحدة" .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة قد أحاطت علما بالوثيقة A/31/448 ؟

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انتهينا بذلك من دراسة البند ٦٢ من جدول الأعمال .

والآن ، ننتقل الى تقرير اللجنة الثانية حول البند ٦٣ من جدول الأعمال بعنوان "جامعة الأمم المتحدة" ، والوارد في الوثيقة A/31/412 ، وقد عبرت الوفود عن موافقها في اللجنة الثانية فيما يتعلق بمشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الجمعية العامة ، وهذه المواقف تنعكس في محاضر جلسات تلك اللجنة .

الآن ، سوف نتخذ مقرا حول مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة العاشرة من تقريرها (A/31/412) .

مشروع القرار الأول يتعلق " بجامعة الأمم المتحدة " ؛

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت ، هل أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الأول (قرار ١١٢ / ٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني بعنوان " كرسي لموضوع عدم الانحياز في جامعة الأمم المتحدة " .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت .
هل أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ١١٨ / ٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من بحث البند ٦٣ من جدول

الاعمال .

والآن ننتقل الى تقرير اللجنة الثانية حول البند ٦٧ وعنوانه " التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية " الوارد في الوثيقة A/31/428.

وفي اللجنة الثانية تم التعبير عن مواقف الوفود فيما يتعلق بمشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية ، الجمعية العامة ، وهذه المواقف قد سجلت في محاضر جلسات اللجنة الثانية المتعلقة بهذا الموضوع .

والآن سنبت في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من تقريرها ، الوثيقة

A/31/428.

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ١١٩ / ٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انتهينا الآن من بحث البند ٦٧ من جدول الاعمال .

والآن سوف نبحث تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦١ وعنوانه " المشاكل الغذائية " .

الوثيقة A/31/443.

وفي اللجنة الثانية فان مواقف الوفود قد تم التعبير عنها بوضوح بالنسبة لثلاثة مشاريع قرارات ومشروع مقرر أوصت به اللجنة الثانية ، الجمعية العامة . وهذه المواقف قد سجلت في المحاضر الموجزة للجنة الثانية .

أدعو ممثل اثيوبيا . الذى يود التكلم تعليلا لتصويته قبل التصويت .

السيد الولا (اثيوبيا) (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بمشروع القرار الذى قدمته النرويج وفنزويلا ، فان وفدى يود أن يتقدم ببيان مختصر لكي يفسر تصويته . ان اثيوبيا ، حيث أنها واحدة من الدول الزراعية ترحب بدخول الصندوق الدولى للانماء الزراعي في حيز التنفيذ . ان اثيوبيا لها تطلعات كبيرة بالنسبة لدور هذا الصندوق في مجال الانماء الزراعي في الدول النامية . ولهذا السبب ، فان اثيوبيا على الرغم من أنها دولة من بين أقل الدول نموا ، ومن بين الدول التي تضررت بشكل خطير - فانها تنوى أن تساهم بقدر ما يسمح لها بذلك اقتصادها في هذا الصندوق . واننا نتطلع الى هذا المشروع باعتباره علامة من العلامات البارزة التي سوف تؤدى الى حل مشكلات الانماء في هذه المنطقة .

وان بلدى دولة من تلك الدول التي شاركت في الدوافع التي أدت الى خلق الصندوق الدولى للانماء الزراعي . ونحن نتطلع لذلك ، لنجاح عمليات الصندوق ولتحقيقه لتوقعات جميع الدول النامية . ان وفدى أيضا يود أن يسجل أن اثيوبيا لها علاقات ممتازة مع النرويج وفنزويلا . وأننا ندرك أن النرويج من أكثر الدول سخاء ، وأن مساعدتها العملية قد ظهرت بالنسبة لجميع الدول النامية والدول الأقل نموا ، وكذلك بالنسبة للدول التي تضررت بشكل خطير في الماضي . ونحن نأمل أن تستمر النرويج في تقديمها للمعونة للدول النامية بنفس هذه الروح . أنها من بين الدول القلائل في دول الشمال التي كانت دائما تقف في صف مجموعة ال ٧٧ سواء في الافكار أو الممارسات .

كذلك فان لنا اعجاب كبير بفنزويلا باعتبارها دولة شقيقة من أعضاء مجموعة ال ٧٧ . وفي كل قضية من القضايا فان فنزويلا كانت من أول المشجعين على تحقيق أهداف وغايات الانماء في الدول النامية سواء من حيث تطوير الافكار ومن حيث المساهمات الفعلية التي تقدم للدول النامية وكذلك للدول الأقل نموا والدول التي تضررت بأضرار شديدة .

ومع ذلك ، فان مشروع القرار المعروض على هذه الجمعية قد خلق صعوبات بالنسبة لنا بشكل

أساسي . فمن حيث المبدأ ، نحن نشعر أنه عندما تقوم دولة بالتبرع لهدف معين تم التعبير عنه بوضوح في القرار المنشئ لمنظمة ما مثل الصندوق الخاص للأمم المتحدة فإن هذه الهبة تصبح من الناحية القانونية ملزمة للأمم المتحدة . واننا نجد من الصعب أن نقبل فكرة ، أنه عندما تقدم دولة هذه الهبة ، فإنها يمكنها أن تطالب بها ، حتى ولو كان ذلك لأغراض حسنة أو غايات نؤيدها نحن أنفسنا . أو أن تحتفظ لنفسها بحق سحبها . ان هذا المبدأ نجد من الصعب علينا قبوله .

كذلك فاننا نذكر أن أية فكرة جديدة في حياة الأمم المتحدة اذا بدأت فاننا لانعرف متى ستنتهي اننا نشعر اننا اذا ما أعطينا استثناء لهذه الدول الصديقة ، التي نعجب أشد الاعجاب بنواياها ، فكيف يمكننا بعد ذلك وقف هذه العملية . وكيف يمكننا بعد ذلك منع كافة الدول من أن تفعل نفس الشيء مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووكالات الأمم المتحدة الاخرى . وكيف يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تشارك في الجهود الانمائية وفي معونات الانماء في مجال الزراعة أو غيرها ————— المجالات التي تعرضت للأزمة وكيف يمكنها ان تضع برامج أو خطط طويلة الاجل اذا لم تكن متأكدة من أن الدول المساهمة لن تقوم بسحب مساهماتها المالية مرة أخرى ، مهما يكن السبب أو الهدف النبيل الذي يدفعها الى ذلك . ان هذا الامر يمثل مشكلة بالنسبة للدول التي تتلقى المعونة وبالنسبة لهذه الوكالات . اننا نشعر أنه لا يمكن لنا أن نعطي استثناء لأي دولة مهما يكن الهدف الذي يدفعها الى ذلك . ان علينا أن نقبل بعض القواعد ونظم معينة وقواعد سلوك معينة .

لهذه الاسباب فاننا قد وجدنا أنه من الصعب بالنسبة لنا أن نؤيد مشروع المقرر الذي تقدمت به النرويج وفنزويلا . ذلك أنه ينطوي على انتهاك للمبادئ ، كما انه يخلق سابقة .

ان الدول النامية لن تتأكد بعد ذلك ما اذا كانت سوف تحصل على معونات أم لا .
انه من المحزن بالنسبة لوفدي ان يجد نفسه في موقف يجعله يتخذ قرارا يأسف له بسبب
المبادئ التي نؤمن بها . فضلا عن ذلك فاننا نود أن نوجه انتباه الجمعية العامة الى انه من بين
جميع الدول التي تضررت بشكل خطير ، هناك ٢٨ دولة افريقية ، بلدى من بينها . ان الكثير من
هذه الدول كانت لها آمال كبرى في أن الصندوق الخاص للأمم المتحدة سوف يساعدنا في التغلب
على بعض صعوباتها . ان هذه الدول مازالت تعيش على هذا الأمل ، وليس من العدل ان نسمح
بسحب هذه الاموال ، ونحن لا نود أن نشارك في هذه العملية ، ولا نود أن نكون ضمن هؤلاء الذين
يمنعون امكانية تقديم المساعدة من الصندوق الخاص لهذه الدول .

وفضلا عن ذلك ، فاذا ما كان الصندوق الدولي للانماء الزراعي سيدخل حيز التنفيذ ، فاننا
لا نعرف اذن سبب التضحية بالصندوق الخاص للأمم المتحدة في هذا المجال . ولماذا وقع عليه
الاختيار حتى يضحى به . اننا نشعر بأن هناك وكالات اخرى ، ودولا اخرى يمكن أن تقدم الهبات ،
واننا لم نستنزف بعد جميع الحلول الأخرى البديلة للحصول على الموارد الاضافية الصغيرة التي تقل
عن ١٠ مليون دولار لتحقيق هذا الهدف .

ومع كل هذه الاعتبارات فان وفدي سوف يصوت ضد مشروع المقرر على الرغم من اننا ضمن
المشجعين للصندوق الدولي للانماء الزراعي ، وننوى أن نساهم فيه بقدر امكانياتنا . وبرغم اننا
آمالا كبيرة في ان الصندوق الدولي سوف يساعدنا على حل بعض مشكلاتنا . ولكن المبدأ بالنسبة لنا
يعتبر أمرا كبيرا ، ونحن لا يمكننا ببساطة أن نشارك في عرقلة مبدأ قد ساهمنا نحن في خلقه .
ونود لذلك أن يؤخذ رأينا في الاعتبار . وأن يسجل في محضر الجلسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سنبت الآن في مشاريع القرارات الثلاثة التي أوصت
بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٤ من تقريرها (A/31/443) ومشروع القرار الأول الذي يتناول "أمانة
مجلس الغذاء العالمي" اعتمدته اللجنة الثانية دون اجراء تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية
العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٣١/١٢٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني المتعلق بتقرير مجلس الغذاء العالمي وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٢١/٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث عنوانه " الصندوق الدولي للانماء الزراعي " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٢٢/٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٢٥ من تقريرها (A/31/443) . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون: الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، أوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بنما ، بوتان ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السويد ، شيلي ، العراق ، عمان ، غرينادا ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، لكسمبرغ ، مالي ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليابان .

المعارضون: اثيوبيا ، أفغانستان ، باكستان ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الصومال ، غواتيمالا ، غيانا ، فولتا العليا ، ماليزيا ، مصر ، النيجر ، اليمن — الديمقراطية .

الممتنعون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اندونيسيا ، أوغندا ، بابوا غينيا الجديدة ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلو روسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومسي وبرينسيبي ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السودان ، سيراليون ، الصين ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، كوسا ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطه ، مدغشقر ، ملاوى ، ملديف ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، هنغاريا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، اليونان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٥٦ صوتا ، مقابل ١٢ صوتا ، وامتناع ٦٤ عضوا عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا مناقشة البند ٦١ من

جدول الأعمال .

البند ١٩ من جدول الأعمال

انتخاب تسعة عشرة عضوا لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تقوم الجمعية العامة الآن بانتخاب ١٩ عضوا

لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لكي يحلوا محل الاعضاء الذين تنتهي مدة تعيينهم في

والتسعة عشر عضوا الذين سوف تنتهي مدة عضويتهم هم : الأرجنتين ، كندا ، الصين ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، غابون ، غواتيمالا ، اندونيسيا ، ساحل العاج ، جامايكا ، لبنان ، المغرب ، الفلبين ، سيراليون ، اسبانيا ، الجمهورية العربية السورية ، السويد ، ويوغوسلافيا . ان هؤلاء الاعضاء يمكن ان يعاد انتخابهم .

وأود أن اذكر الاعضاء بأنه بعد أول كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، فان الدول التالية سوف تظل أعضاء في هذا المجلس وهي : بلجيكا ، البرازيل ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، قبرص ، مصر ، فنلندا ، المانيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غرينادا ، هنغاريا ، الهند ، ايران ، العراق ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، ماليزيا ، المكسيك ، نيوزيلندا ، بيرو ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، الصومال ، السودان ، سويسرا ، تايلند ، توغو ، أوغندا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، زائير . وبالتالي فان هذه الدول الـ ٣٩ ليس أهلا للانتخاب .

واعمالا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي فان جميع الانتخابات لابد ان تتم بالاقتراع السري ، لن تكون هناك ترشيحات .

وهل لي أن أذكر بتوصية اللجنة العامة التي اعتمدتها الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة المعقودة في ٢٤ ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ التي تنص : " ان الجمعية العامة — كلما رأت أن هذا الأمر ملائما — ينبغي عليها ان تستغني عن عملية اجراء الاقتراع السري ، التي تستغرق وقتا طويلا في حالة الانتخاب غير المطعون فيها بالنسبة للاجهزة الفرعية " . وعلاوة على ذلك فانني أود أن أذكر بأنه في الدورة الثلاثين في العام الماضي ، قد طبق هذا الاجراء بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

وتوفيرا لوقت الجمعية ، فانني اود ان اقترح على السادة الاعضاء ان نأخذ بهذا الاسلوب ، بحيث لا نلجأ الى الانتخاب السري مرة أخرى بالنسبة للانتخابات الحالية ، اذا ما تم الاتفاق على المرشحين بالنسبة للمجموعات الاقليمية ، بما يتمشى مع عدد المقاعد التي يسمح لها بشغلها في اطار هذه المجموعة . وفي هذه الحالة فسوف يعلن انتخاب هؤلاء الأعضاء .

اذا لم اسمع اي اعتراض ، فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة توافق على اجراء الانتخاب على هذا الأساس ؟

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن أن رؤساء المجموعات الإقليمية قد

أبلغوني بالترشيحات التالية :

٥ من أفريقيا :

تشار

غانا

ساحل العاج

السنگال

جمهورية تنزانيا المتحدة

بنغلاديش

٥ من آسيا :

الصين

اندونيسيا

الفلبين

الجمهورية العربية السورية

بنغلاديش

٢ من أوروبا الشرقية :

يوغوسلافيا

الأرجنتين

٣ من أمريكا اللاتينية :

غواتيمالا

جامايكا

كندا

٤ من أوروبا الغربية ، ودول أخرى :

فرنسا

اسبانيا

النرويج

ونظراً لأن عدد المرشحين الذي وافقت عليه كل مجموعة يتفق مع عدد المقاعد التي يجب أن تشغل في إطار هذه المجموعة ، أعلن أن هؤلاء المرشحين قد انتخبوا أعضاء لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لفترة ثلاثة أعوام تبدأ في أول كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ .

بهذا نكون قد انتهينا من دراسة الهند ١٩ من جدول الأعمال .

الهند ٢١ من جدول الأعمال

انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف نشرع في انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص لكي يحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي مدتهم في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

والاثنا عشر عضوا الذين سوف تنتهي مدتهم هم : استراليا ، البرازيل ، تشاد ، ايران ، الكويت ، مدغشقر ، هولندا ، الجمهورية العربية السورية ، سوازيلند ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، اوروغواي ، يوغوسلافيا . وهؤلاء الأعضاء يمكن إعادة انتخابهم على الفور .

أود أن أذكر أعضاء الجمعية أنه بعد أول كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ فان الدول التالية سوف تبقى أعضاء في مجلس المحافظين وهي : الجزائر ، الأرجنتين ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، غيانا ، الهند ، اليابان ، نيبال ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، باراغواي ، الفلبين ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، السويد ، تركيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فولتا العليا ، فنزويلا ، زائير . وبالتالي فان هذه الدول ليست صالحة لأن تنتخب .

ان رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى قد اخطرنا بأن مجموعته ليست في مركز يسمح لها بترشيح مرشحها الثالث وسوف أعود الى هذه النقطة بعد دقائق قليلة .

واعمالا لنص المادة " ٩٢ " من النظام الداخلي ، فان جميع الانتخابات ينبغي أن تتم بالاقتراع السري ، وينبغي ألا تكون هناك ترشيحات ومع ذلك فاني أود أن أذكر بتوصية المكتب التي وافقت عليها الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة في ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩٧٦ والتي تنص : " ان الجمعية العامة ينبغي كلما رأت ذلك ملائما أن تستغني عن عملية اجراء

الاقتراع السري التي تستغرق وقتا طويلا في حالة الانتخابات غير المطعون فيها بالنسبة

للأجهزة الفرعية " . (A/31/250.Para. 16)

علاوة على ذلك أود أن أذكر بأن في الدورة الثلاثين أى في العام الماضي فإن هذا الاجراء لم يتبع بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص .
ولكي نوفر وقت الجمعية العامة فاني أود أن أستفسر عما اذا كان الأعضاء يرغبون في الاستغناء عن الاقتراع السري مرة أخرى بالنسبة للانتخاب الحالي اذا ما كان عدد المرشحين الذين قدمتهم مجموعة اقليمية معينة يتفق مع عدد المقاعد المخصص لهذه المجموعة . وفي هذه الحالة فان هؤلاء المرشحين سوف يعلن انتخابهم .
اذا لم أسمع اعتراضا فاني سوف أعتبر بأنه كما حدث في الحالة السابقة ، فان الجمعية العامة تريد أن تحذو نفس الحذو .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن أن رؤساء أربع من المجموعات الإقليمية قد أخطروني بالترشيحات التالية :

٣ من افريقيا :

مدغشقر

مالي

جمهورية الكاميرون المتحدة

٣ من آسيا :

فيجي

ايران

الجمهورية العربية السورية

١ من أوروبا الشرقية :

يوغوسلافيا

٢ من أمريكا اللاتينية :

اكوادور

غرينادا

ونظرا لأن عدد المرشحين المقدم من هذه المجموعات يتفق مع عدد المقاعد المخصصة ، فاني أعلن انتخاب هؤلاء المرشحين أعضاء في مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص .
وبالنسبة لمجموعة أوروبا الغربية وغيرها من الدول ، فان هناك مرشحين للمقاعد الثلاثة الشاغرة وهما هولندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . واني أعلن انتخاب هذين المرشحين .

وبالنسبة للمقعد الثالث فاني أود أن أقترح انه بمقتضى الاجراء الذى اتبع في الدورتين التاسعة والعشرين ، والثلاثين فان الجمعية العامة تسمح للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته التنظيمية في عام ١٩٧٧ بأن يقوم بانتخاب العضو الاضافي من بين مجموعة دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول ، وبذلك فان هناك عضوين من هذه المجموعة سوف ينتخبان لأنه في الدورة الثلاثين للجمعية العامة كان هناك مقعدان شاغران في هذه المجموعة وقد انتخب عضو واحد .
وانذا لم أسمع أى اعتراض على هذا الاجراء . سوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انهينا مناقشتنا للند ٢١ من جدول

الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣